

معهد دول الخليج
العربية في واشنطن
لبناء جسور التفاهم



الشراكة بين مصر ومجلس التعاون الخليجي:
أساس الأمن الإقليمي بالرغم من التصدعات

عبد المنعم سعيد علي وحسين إبيش



معهد دول الخليج
العربية في واشنطن
لبناء جسور التفاهم

12 ديسمبر/كانون الأول 2016

الشراكة بين مصر ومجلس التعاون الخليجي:
أساس الأمن الإقليمي بالرغم من التصدعات

عبد المنعم سعيد علي وحسين إبيش

إن معهد دول الخليج العربية في واشنطن، الذي تأسس عام 2014، هو مؤسسة مستقلة غير ربحية تهدف إلى التعزيز من فهم وتقدير أهمية التنوع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في دول الخليج العربية. ويسعى المعهد، من خلال أبحاث الخبراء والتحليل وتبادل الزائرين والمناقشات العامة، إلى تشجيع النقاش البناء والمدرّس وثقيف صناع القرار الأمريكيين بشأن هذه المنطقة الجيوستراتيجية الحساسة.

© معهد دول الخليج العربية في واشنطن 2016. جميع الحقوق محفوظة.

لا يتخذ معهد دول الخليج العربية في واشنطن مواقف مؤسسية بشأن قضايا السياسات العامة؛ والآراء الممثلة هنا تعكس وجهة نظر المؤلف، ولا تعكس بالضرورة وجهات النظر الخاصة بمعهد دول الخليج العربية في واشنطن، أو الموظفين العاملين فيه، أو مجلس إدارته.

يحظر نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من معهد دول الخليج العربية في واشنطن. للاستفسارات، يرجى التواصل معنا على العنوان التالي:

Arab Gulf States Institute in Washington
1050 Connecticut Avenue, NW
Suite 1060
Washington, DC 20036

كما يمكن تحميل هذا المنشور من دون أي تكلفة عبر الموقع الإلكتروني التالي www.agsiw.org

صورة الغلاف: وكالة أسوشيتد برس / كمران جبريل

سلسلة «نهضة الخليج العربي» التابعة لمعهد دول الخليج العربية في واشنطن

على مدى العقد الأخير، قلّعت دول مجلس التعاون الخليجي دورها في السياسة الإقليمية، فتنوّع بين التدخل العسكري وزيادة المساعدة الخارجية الثنائية والتنسيق الإقليمي القوي. وشكّل ذلك إلى جانب ما يبدو أنه بوادر فك الارتباط الأمريكي في الشرق الأوسط محفّزاً لدول مجلس التعاون الخليجي من أجل إقامة علاقات متينة مع مراكز قوّة أخرى إقليمياً وعالمياً.

أعدّت هذه الدراسة كجزء من سلسلة «نهضة الخليج العربي» التابعة لمعهد دول الخليج العربية في واشنطن التي تحلل تفعيل دور دول الخليج العربي في النظام العالمي. وتتخطى هذه السلسلة العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة لتدرس الروابط التي تجمعها ببلدان ومناطق رئيسية أخرى. فضلاً عن ذلك، تستعرض الدوافع وراء خيارات دول الخليج العربي في السياسة الخارجية وتقيم الآثار المترتبة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مجلس التعاون الخليجي والمنطقة.

نبذة عن المؤلفين

شغل **عبد المنعم سعيد** علي منصب رئيس مجلس إدارة دار نشر المصري اليوم في القاهرة ومديرها التنفيذي منذ شباط/ فبراير 2013، ورئيس مجلس إدارة المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في القاهرة ومديره التنفيذي ومديره منذ كانون الثاني/ يناير 2012. وكان مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية من عام 1994 وحتى 2009 ورئيسه من عام 2009 وحتى 2011. نال شهادة بكالوريوس من جامعة القاهرة وشهادتي ماجستير ودكتوراه في العلوم السياسية من جامعة إلينوي الشمالية. وقد نشر مقالات وكتب متعددة باللغتين العربية والإنكليزية، ومن أحدث منشوراته: «الدولة والثورة في مصر: مفارقة التغيير والسياسات» (جامعة برانديس، مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط، كانون الثاني/ يناير 2012) ومع شاي فيلدمان وخليل الشقافي «عرب وإسرائيليون، النزاع وصنع السلام» (لندن: بيلغراف وماكميلن، 2013).

حسين إبيش هو باحث مقيم أول في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، كان في السابق زميلاً أولاً في فريق العمل الأمريكي من أجل فلسطين ومديرًا تنفيذيًا لمؤسسة هلا سلام مقصود للقيادة العربية الأمريكية وعمل أيضاً كمدير للاتصالات في لجنة مكافحة التمييز الأمريكية العربية. ويعمل إبيش ككاتب أسبوعي في صحيفة «ذا ناشيونال» (الإمارات العربية المتحدة) وككاتب مساهم شهرياً في صحيفة «نيويورك تايمز» الدولية وله مؤلفات متعددة أحدثها «ما الخطأ في أجندة الدولة الواحدة؟ لم ما زال إنهاء الاحتلال وإحلال السلام مع إسرائيل الهدف الوطني الفلسطيني؟» (فريق العمل الأمريكي من أجل فلسطين، 2009). وحاز إبيش على دكتوراه في الأدب المقارن من جامعة ماساتشوستس في أمهرست.

ملخص تنفيذي

تتمتع مصر ودول مجلس التعاون الخليجي بشراكة دبلوماسية وعسكرية وسياسية معقدة ولكن لا يمكن الاستغناء عنها في عالمنا المعاصر. تمثل مصر معقل الشعب العربي، إذ تعتبر حتى هذه الساعة أغنى دولة عربية بالموارد البشرية، وتشكل مركز قوة ثقافي تقليدي في العالم العربي على المستويين الفكري والشعبي. ويمكن القول أيضًا إنها الدولة-الأمة العربية الوحيدة العريقة والمتجانسة نسبيًا التي تتمتع بحدود متعارف عليها منذ قرون عدّة من الزمن. وتحتوي الدول الخليجية على معظم ثروة العالم العربي المعدنية والمالية، ولها نفوذ ثقافي وديني مهم، منه ما هو تقليدي كاللور الديني التقليدي الذي تطلع به المملكة العربية السعودية بفضل جغرافيتها، ومنه ما هو أجدد ويرتبط بثروة الدول الخليجية ونموها. ولكن، وحتى في ظل روح التعاون هذه، التي دفعت بالدول الخليجية كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت إلى دعم الاقتصاد المصري بقوة وتعزيز الحكومة التي يترأسها الجنرال السابق الرئيس عبد الفتاح السيسي، والتي خلفت تلك التي كان يترأسها الإخوان المسلمون، فلا تزال روح المنافسة الضمنية على النفوذ قائمة بين الدول العربية السنية وغيرها. ومهما كانت تحفظات الطرفين، من شبه المؤكد أن الدول الخليجية ستظل تعتبر أن مصر «أكبر من أن تفشل» فيما ستظل مصر تعتبر دول الخليج شريكة لا غنى عنها لضمان استقرار الوضع الأمني الراهن في المنطقة ولمكافحة الإرهاب الديني والسياسي. إلا أن نظرة مصر للإسلام السياسي تختلف كثيرًا عن نظرة المملكة العربية السعودية والكويت وقطر بشكل خاص، إذ تميل مصر إلى تأييد الإمارات العربية المتحدة في رفضها القاطع لكافة أوجه الدين المُسيّس في العالم الإسلامي. وبالتالي، تعتبر العلاقة المصرية الخليجية معقدة وحساسة وتتميز بقدر لا يستهان به من الفروقات والتنافس على التفاصيل، وأيضًا من التعاون على القضايا الكبرى بصورة عامة. وما دامت الحكومة المصرية مستقرة، من المرجح أن يبقى هذا الإطار الأساسي على حاله.

المقدمة

إن علاقات دول مجلس التعاون الخليجي بمصر هي خير دليل على الفروقات بين تلك الدول ومقدار تفاوت مواقفها من القضايا الإقليمية. ولعل أهم هذه العلاقات هي تلك التي تربط مصر بالمملكة العربية السعودية، التي تتميز بمزيج من التعاون والتنافس. إلا أن مصر تتمتع أيضًا بعلاقات مهمة ومتفاوتة مع دول أخرى في مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما مع الإمارات العربية المتحدة وقطر. وتشكل مصر والدول الخليجية الركيزتين الأساسيتين للنفوذ والسياسات العربية المعاصرة. فعدد سكان مصر يفوق ذلك في سائر الدول العربية، إذ يزيد عن 90 مليون نسمة، بينما تشكل الدول الخليجية مخزونًا لأهم إمدادات الطاقة العالمية، وللنفوذ المالي الذي يترتب عن هذه الموارد. ولعل إحدى مقومات القومية العربية في القرن العشرين تتمثل برثاء العزل المزعوم لأغلبية الشعب العربي عن الموارد النفطية وثروات منطقة الخليج. وللمملكة العربية السعودية والعراق كثافة سكانية مرتفعة أيضًا بينما تمتلك الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت موارد طاقة كبيرة لمجموعات صغيرة نسبيًا من المواطنين.

فلطالما أهملت الخطابات السياسية العربية التطرق إلى الحلم بإنشاء نظام حوكمة سياسي عربي يعالج الخلل المفترض في التوازن ويسمح للدول العربية المكتظة بالسكان، ولاسيما مصر، بالوصل، بطريقة أو بأخرى، بشكل مباشر إلى الموارد النفطية الخليجية. إلا أن مفهوم التعاون والتنسيق المتينين بين مصر ودول الخليج يبقى مكونًا رئيسيًا من مكونات الفكر الاستراتيجي العربي الإقليمي المعاصر، بحيث تتمتع الأولى بطاقة بشرية وقوى عاملة وقوى بشرية وعسكرية هائلة، بينما تتمتع الثانية، ولاسيما المملكة العربية السعودية، بموارد مالية ومادية. كما تتميز مصر بتاريخها العريق وحضارتها الغنية ومكانتها الريادية التقليدية في العالم العربي، وتتمتع الدول الخليجية بدورها بإرث تاريخي عريق، ولاسيما أن المملكة العربية السعودية تحظى بمكانة خاصة نظرًا إلى اعتبارها مهد الإسلام وموقع المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة.

أكبر من أن تفشل؟

إن حجم مصر الديموغرافي وأهميتها الاستراتيجية والثقافية والسياسية بالنسبة إلى العالم العربي، بالإضافة إلى وضعها الراهن كجمهورية عربية تتعافى من الفترة الوجيزة التي عانت فيها من سوء حكم الرئيس محمد مرسي الذي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، وهي فترة باتت بالتالي تشكل درسًا لباقي الدول العربية حول مخاطر تولي الإسلاميين الحكم، ما هي إلا مؤشرات على أن الدول الخليجية تعتبر في الواقع أن مصر بشكل عام وحكومتها الجديدة بشكل خاص، «أكبر من أن تفشل». فإن شارف الاقتصاد المصري على الانهيار، سترتب عن ذلك، من منظار الدول الخليجية، مجموعة من السيناريوهات الخطيرة. فقد يشهد العالم العربي على انهيار أكبر مجتمعاته وأكثرها تأثيرًا على المستوى الثقافي إلى أن تعمه الفوضى، فيتبدد أي أمل فعلي كانت المجتمعات العربية تعلقه حول استعادتها للاستقرار بشكل عام وتمكنها من درء التحديات التي تطرحها إيران وأي دولة أخرى غير عربية تسعى إلى الهيمنة، ويحتمل أن تكون تركيا إحدى هذه الدول. هذا وقد يتسبب التفكك الاجتماعي المصري أيضًا في تفاقم الإرهاب في المنطقة إلى حد كبير إن وقع الشعب ضحية اليأس الشديد وخضعت مناطق من البلاد خارج نطاق سيناء إلى حكم متطرفين عنيفين. ومن المحتمل أن تظهر موجة من اللاجئين وطالبي اللجوء على نطاق واسع. باختصار، يمكن تصور أسوأ السيناريوهات بمعقولة مقلقة، وهو سيناريو تساهم فيه مصر في زعزعة للاستقرار على نطاق واسع بدلًا من أن تكون مصدرًا للقوة والاستقرار في العالم العربي.

وبالتالي، لقد شكّل الدعم الملحوظ للاقتصاد المصري بقيادة السيسي سياسة مهمة بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت. لقد تولى السيسي الحكم على أعقاب حركة شعبية عارمة في 30 حزيران/يونيو 2013 طالبت الجيش بعزل الرئيس المنتخب وصعدت مطالبها إلى حد إسقاط

الحكومة القمعية التي كان يترأسها محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين. وأيدت كافة القوى السياسية والفصائل الاجتماعية تقريبًا، باستثناء الإخوان المسلمين ومؤيديها، قرار عزل مرسي على أعقاب أيام من الاحتجاجات العارمة في الشوارع. وبعد عام من تولي رئيس المحكمة الدستورية العليا، عدلي منصور، رئاسة الجمهورية لفترة انتقالية، انتُخب السيسي رئيسًا لمصر استنادًا إلى الدستور الذي وضع حديثًا عام 2014. وبالتالي، تعتبر الدول الخليجية أن تولي السيسي إدارة شؤون البلاد قد أعاد النظام

إلى مصر وصدّ أي محاولة لسيطرة الإسلاميين المتشددين الذين كانوا يتجاوزون حدود ولايتهم الانتخابية ويتجاهلون الحدود القانونية للسلطة التنفيذية، كما شكل خير رمز ومثال على استعادة الاستقرار الإقليمي وطوعية الوضع الراهن في التصدي للقوى الخطيرة التي قد تنتج عن أي تغيير ثوري غير منظم ومنضبط. وبالفعل، تبنى علاقات التعاون بين مصر ودول الخليج أساسًا على الدعم المتبادل للحفاظ على الاستقرار والوضع الراهن والتصدي للقوى المزعزعة للاستقرار، وبخاصة الإسلاميين (على الرغم من تباين وجهات النظر حول هذه النقطة الأخيرة).

ولقد أعربت السعودية والإمارات والكويت، بالدرجة الأولى، عن دعمها الكبير لمصر عبر اتخاذها مبادرات لتقديم مساعدات اقتصادية للبلاد فور انتهاء ثورة 2013. وفي العام 2013، قدّمت الإمارات العربية المتحدة مساعدة مباشرة إلى مصر بقيمة مليار دولار وأخرى بقيمة ملياري دولار كوديعة في البنك المركزي المصري ومساعدة ثالثة بقيمة 225 مليون دولار من النفط والغاز.¹ ولقد ساهمت السعودية بحزمة من المساعدات بقيمة 6 مليار دولار، تتضمن مساعدة نقدية بقيمة مليار دولار وأخرى بقيمة ملياري دولار من إمدادات الطاقة ومساعدة ثالثة بقيمة ملياري دولار كوديعة في البنك المركزي.² أما الكويت فقدّمت هبة نقدية بقيمة مليار دولار ووديعة مصرفية بقيمة ملياري دولار.³ وفي العام 2014، أنفقت الإمارات العربية المتحدة 3.21

مليار دولار على استثمارات عدّة في مصر، فيما تعهدت المملكة العربية السعودية بتقديم مليار دولار إلى البنك المركزي وبإنفاق 3 مليار دولار على الاستثمارات. وفي العام 2015، تعهدت الإمارات بتقديم مساعدة بقيمة 4 مليار دولار بما فيها وديعة مصرفية بقيمة ملياري دولار ووديعة أخرى بقيمة ملياري دولار مخصصة لمشاريع مختلفة.

وفي العام نفسه، تعهدت الكويت بتقديم 4 مليار دولار من استثماراتها الخاصة.⁴

ويبدو أن ثمة درجة من الإرهاق وخيبة الأمل قد بدأت تخيم على الدعم الاقتصادي الذي تتلقاه مصر في الآونة الأخيرة، إذ أصبح جليًا أن الدول باتت تفضّل الاستثمارات والمشاريع المخصصة لأغراض معينة بدلا من تقديم الحوالات النقدية إلى الخزينة. ويبدو أن نسبة الحوالات النقدية المباشرة إلى البنك المركزي

الهبات المقدمة من الخليج إلى مصر

الإمارات العربية المتحدة			المملكة العربية السعودية			الكويت		
تقديم مساعدة من النفط والغاز بقيمة 225 مليون دولار	وديعة بقيمة ملياري دولار في البنك المركزي المصري	مساعدة مباشرة بقيمة مليار دولار	إمدادات طاقة بقيمة ملياري دولار	وديعة بقيمة ملياري دولار في البنك المركزي المصري	هبة نقدية بقيمة مليار دولار	وديعة بقيمة ملياري دولار في البنك المركزي المصري	هبة نقدية بقيمة مليار دولار	2013
الاستثمار بقيمة 3.21 مليار دولار			تتعهد الدولة بالاستثمار في مصر بقيمة 3 مليارات دولار	تتعهد الدولة بإيداع مليار دولار في البنك المركزي المصري				2014
تمويل مشاريع محددة بملياري دولار	تتعهد الدولة بإيداع ملياري دولار في البنك المركزي المصري				تتعهد الدولة بالاستثمار في مصر بأربعة مليارات دولار			2015

1 كارين إ. يونغ، «تشابك دول الخليج مع مصر» *The Gulf's Entanglement in Egypt*، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 25 آب/أغسطس، 2016.

2 المرجع نفسه.

3 المرجع نفسه.

4 المرجع نفسه.

قد انخفضت بشكل ملحوظ، ولم تسلم بالضرورة في الوقت المتفق عليه. ومع ذلك، تعهدت الإمارات العربية المتحدة في العام 2016 أن تقدم مساعدة لمصر بقيمة 4 مليار دولار، تقسم بالتساوي بين ودائع مصرفية واستثمارات مباشرة.⁵ ويقال إنه في شهر آب/أغسطس وصلت الودائع إلى مليار دولار من مجمل حوالات الخزينة النقدية. ويقال إن المملكة العربية السعودية قد قدمت 500 مليون دولار نقدًا إلى مصر كجزء من قرض بقيمة مليار ونصف دولار، والذي يشكل بدوره جزءًا من حزمة دعم ضخمة بقيمة 25 مليار دولار تقدمها المملكة لمصر على مدى السنوات الخمسة القادمة، تتضمن استثمارات ومشاريع بنى تحتية، لاسيما في مجال قطاع الصناعة النفطية المصرية.⁶

وكان معظم هذا الدعم الذي تلقتة مصر مؤخرًا⁷ ضروريًا لمساعدتها⁸ في الحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي⁹ يمتد على ثلاث سنوات. في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، صادق صندوق النقد الدولي على هذا القرض، شرط أن تلتزم مصر ببرنامج تقشف مضي سترتب عنه تداعيات سياسية خطيرة.¹⁰ وإذ انهارت قيمة الجنيه المصري هذا العام على خلفية انهيار الاحتياطات النقدية في البنك المركزي، أسقطت منافذ الصرف السعودية العملة من خياراتها التجارية.¹¹ ويزعم أن انهيار العملة، الذي نتج عن سياسة حكومية متعمدة لتخفيض قيمة العملة¹² والمرتبب بانخفاض الاحتياطات النقدية ويقدر حاليًا بحوالي 23.6 مليار دولار، يلحق أضرارًا جسيمة بمجموعة من الأعمال التجارية المصرية على الرغم من الجهود التي تبذل للسيطرة على أسعار العملات في السوق السوداء.¹³ وبالتالي، وإن أعربت الدول الخليجية بشكل ضمني أم صريح عن خيبة أملها بالأداء الاقتصادي المصري والإحباط التي تشعر به إزاء بعض السياسات المصرية، فما زالت هذه الدول تعتبر على ما يبدو أن مصر أكبر من أن تفشل وعلى قدر كبير من الأهمية بحيث لا يمكن أن تدعها تنهار. وفي حين أن دعم دول الخليج ليس غير محدود أو غير مشروط، يبدو أنها عازمة بلا شك على أن تقوم بكل ما هو ضروري لتسيير أعمال مصر وإبقائها دولة مستقرة نسبيًا. وتثمر هذه المساعدة حوالي 4 مليار دولار سنويًا، مما يعتبر مهمًا وفعالًا، ولكن في دولة يتجاوز عدد سكانها 90 مليون نسمة يصعب اعتباره حاسمًا أو جذريًا كما يُصور البعض.

5 المرجع نفسه.

6 غوردون بلات، «مصر تفعل ما يتوجب عليها» *Egypt Gets With The Program*، مجلة غلوبال فاينانس ماغازين، 9 أيلول/سبتمبر 2016.

7 «جمعت مصر 60 بالمئة من الستة مليارات التي كانت تحتاجها لتضمن إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي» *Egypt 'Has Mustered' 60 Percent of \$6 Bln Required to Secure IMF Deal*، العربية، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

8 دالية خليف، «الأسهم المصرية ترتفع مع زيادة المساعدات السعودية لأمل الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي» *Egyptian Stocks Rally as Saudi Aid Boosts IMF Loan Hopes*، صحيفة وول ستريت جورنال، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

9 «مصر: صندوق النقد الدولي يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء على برنامج تسهيلات موسع لثلاث سنوات بقيمة 12 مليار دولار» *Agreement on a Three-Year US\$12 Billion Extended Fund Facility*، صندوق النقد الدولي، 11 آب/أغسطس، 2016.

10 ضياء حديد، «خطوات مؤلمة تساعد مصر على الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار» *Painful Steps Help Egypt Secure \$12 Billion I.M.F. Loan*، نيويورك تايمز، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

11 ليديا أونيل، «السعودية تسقط الجنيه المصري من أسواق الصرف عقب انهيار سريع للعملة» *audi Arabia Drops Egyptian Pound*، صحيفة إنترناشونال بيزنس تايمز، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

12 ستيفن أ. كوك، «مقامرة مصر السياسية: خفض قيمة الجنيه» *Egypt's Political Gamble: Devaluing the Pound*، مجلة ناشيونال إنترست، 15 آذار/مارس، 2016.

13 لين نويهد، «الهبوط السريع في سعر العملة يخنق الأعمال التجارية في مصر» *Rapid Currency Slide Chokes Business in Egypt*، رويترز، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 2016.

جزيرتان وجسر طويل جداً

لقد دفعت مصر ثمنًا باهظًا لقاء المساعدة الاقتصادية التي تلقتها من المملكة العربية السعودية وشراكتها السياسية، أو على الأقل هذا ما يظنه العديد من المصريين. وفي خلال زيارة للملك سلمان بن عبدالعزيز إلى القاهرة في شهر آب/أبريل، دامت خمسة أيام، وقّع السيسي على اتفاق ينصّ على ترسيم الحدود البحرية بين البلدين تستعيد بموجبه المملكة جزيرتي تيران وصنافير الخاضعتين للرقابة الإدارية المصرية منذ العام 1950، ووافق مبدئيًا على بناء جسر يربط بين البلدين طالما سعت السعودية إلى تشييده.¹⁴ وألحقت الجلبة الناتجة عن هذا الأمر والتي عمّت مصر ضررًا جسيمًا بشعبية الرئيس وبمصداقيته في أوساط كثيرة،

ولاسيما في صفوف النخبة المصرية، ولا يزال الجدل قائمًا في المحاكم المصرية والنظام السياسي والنقاش الوطني. كما شكّلت هذه المسألة مصدرًا لتوتر العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية، أو على الأقل هذا ما اعتقدته شرائح من الشعب المصري اعتبرت أن نقل سيادة الجزيرتين هو بمثابة ابتزاز لانتزاع الأراضي لقاء دعم مالي وإذعان غير لائق وغير مبرر لمكانة السعودية المتعظمة في العالم العربي. ولقد شكّل هذا الأمر تذكيرًا مؤلمًا للكثير من المصريين عن انقلاب نسبي في مكانتي مصر

والمملكة في العالم العربي، إذ باتت مصر، التي كانت تتمتع تقليديًا بقدر أكبر من القوة والنفوذ، تُعتبر في الكثير من الأحيان أنها تضطلع بدور داعم لتولي المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى قيادة العالم العربي السني.

وعلاوة على ذلك، وبما أنه قد تم الإعلان عن انتقال سيادة هاتين الجزيرتين في خلال زيارة العاهل السعودي، ازداد الشعور بالإذلال العلني بإظهار غير مبرر لنفوذ السعودية الذي باتت تتمتع به مؤخرًا، مما دفع بالكثير من المصريين إلى تسليط الضوء على الأثمان التي يتكبدونها من شراكتهم مع السعودية أكثر من فوائد هذه الشراكة. ولعل إحدى العوامل التي تفتقر إليها العلاقة الحالية بين السيسي ودائرة مستشاريه الصغرى من ناحية وبين الملك السعودي ونائب ولي العهد من ناحية أخرى، تتمثل بما يصفه العديد من المحللين بالأنماط الطبيعية للتشاور المسبق الدبلوماسي بين هاتين القوتين. وكانت هذه الأنماط لتجنّب الدولتين بعضًا من الجدل القائم من خلال إشراك وزارة الشؤون الخارجية المصرية ونخب أخرى في عملية اتخاذ القرارات قبل إعلانها. ولو لم يكن الإعلان عن عملية نقل سيادة هاتين الجزيرتين مرتبطًا بزيارة رسمية للملك السعودي، إذ بدت وكأنها مقدمة من قوة عظمى إلى دولة متوسّلة، لم تكن هذه المسألة لتحدث هذا الكمّ من البلبلة. ولو كانت النخبة والشعب المصري يعلمون باحتمالية انقلاب ميزان القوى على هذا النحو، انطلاقًا من تحليل عقلاني ومستند إلى الوقائع للتاريخ¹⁵ الذي يبيّن كيفية وأسباب نقل سيادة بعض الجزر إلى مصر في المقام الأول، لكانت مصر تجنبت هذا الجدل كله، على الرغم من استحالة التفاوض على سلامة الأراضي إلى حد كبير في ثقافة مصر السياسية، على غرار العديد من الدول الكبرى الأخرى التي تتمتع بتاريخ عريق وبمستوى عالٍ من الوعي القومي. ولكن في هذه الحالة، كان بإمكان التاريخ الفعلي أن يعدّ المصريين لقبول عملية نقل السيادة هذه باعتبارها عملاً منطقيًا وكريمًا بدلًا من تصويرها على أنها عمل شائن ومذل كما سارع العديد إلى اعتبارها.

14 «مصر ستمنح المملكة العربية السعودية جزيرتين في البحر الأحمر» *Egypt to Give Saudi Arabia Two Red Sea Islands*, الجزيرة، 11 نيسان/أبريل، 2016.

15 آية أمان، الحكومة ترد بالمستندات على الجدل المثار حول «تيران وصنافير» وتستعين بخطاب لـ«البرادعي»، الشروق، 11 آب/أبريل، 2016.

وفصل بين جزيرتي صنافير وتيران ميلين في البحر الأحمر وهما محاذيتان للممر الاستراتيجي الذي يعرف بمضيق تيران، الذي تعتبره إسرائيل بالغ الأهمية للوصول إلى البحر الأحمر. ولعله يمكن توضيح أهمية موقع هاتين الجزيرتين الاستراتيجي عند رأس خليج العقبة وفي مدخله الجنوبي عبر التوضيح أنهما قد شكلتا معلمين رئيسيين لترسيم الحدود في اتفاقية أبرمت عام 1906 بين الأراضي التابعة إلى الإمبراطورية العثمانية ومصر التي تديرها بريطانيا. وتشكل هاتان الجزيرتان محميتين طبيعيتين وغير مأهولتين، إلا من الطاقم العسكري المصري وقوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات المتواجدة فيهما منذ العام 1982. وتفيد التقارير أنه بعد عامين من نشأة دولة إسرائيل، أي في العام 1950، تنازلت المملكة العربية السعودية التي كان يترأسها الملك عبدالعزيز آل سعود حينئذ عن إدارة الجزيرتين للحكومة المصرية، على أساس أن مصر ستتمتع بقدرة أكبر على مواجهة أي محاولة تقوم بها إسرائيل لإحكام قبضتها على هذه الأراضي الاستراتيجية. وقد اتفق البلدان على أن نقل سيادة هاتين الجزيرتين هو شكل من أشكال «إقراض»¹⁶

الأراضي التي ستُعاد في تاريخ محدد. وكانت إسرائيل قد سيطرت على الجزيرتين في حرب 1967، وأعادتهما إلى مصر كجزء من الترتيبات الإقليمية المتفق عليها في معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

وطالبت مصر والمملكة العربية السعودية على حد سواء بحق السيادة على هاتين الجزيرتين في رسائل وجهتها كل دولة إلى الأمم المتحدة في الخمسينات، إلا أن مصر غيرت موقفها في عهد الرئيس أنور السادات وأقرت بأن الجزيرتين هما في الواقع جزءاً من منطقة الحجاز في المملكة العربية السعودية.

وطالبت مصر والمملكة العربية السعودية على حد سواء بحق السيادة على هاتين الجزيرتين في رسائل وجهتها كل دولة إلى الأمم المتحدة في الخمسينات، إلا أن مصر غيرت موقفها في عهد الرئيس أنور السادات وأقرت بأن الجزيرتين هما في الواقع جزءاً من منطقة الحجاز في المملكة العربية السعودية. وقد أكد السعوديون مراراً وتكراراً وفي مناسبات عدة، كالبيان الذي توجهت به السعودية عام 1989¹⁷ إلى الولايات المتحدة والرسائل المتبادلة بين المملكة العربية السعودية ومصر في تلك الفترة عينها، على مطالبتهم التاريخية بحق السيادة على الجزيرتين. كما تؤكد البرقيات الدبلوماسية للولايات المتحدة¹⁸ في الخمسينات أن المملكة كانت قد منحت حق السيادة على هاتين الجزيرتين إلى مصر لفترة مؤقتة لتحميها من مصادرة إسرائيل المحتملة لهما (إلا أن هذه المناورة لم تحقق الهدف المنشود في نهاية الأمر نظراً إلى حصيلة حرب 1967).

وبالتالي، كان من الممكن إقناع الشعب المصري، بما في ذلك النخبة القومية، بحجج مقنعة لتبرير عملية نقل السيادة هذه مفادها أن المملكة العربية السعودية قد مارست الحق، الذي منحها إياه مذكرة 1950، للمطالبة في استعادة الجزيرتين، وأن مصر لم تتنازل عن أي من أراضيها إلا أنها تقيّدت بكل بساطة بالتزام دبلوماسي قطعه على نفسها في جو من التضامن العربي بشكل عام ولمواجهة خطر إسرائيل بشكل خاص. إلا أن هذه الحجج قد قُدمت في وقت متأخر جداً¹⁹ والجدير بالذكر أن تاريخ هاتين الجزيرتين الدبلوماسي²⁰

16 «وزارة الدفاع الإسرائيلية لم تحرك ساكناً إزاء مطالبة الولايات المتحدة لها بمغادرة جزيرة تيران» Israel Foreign Ministry Silent on U.S. Request to Leave Tiran Islands، وكالة الأخبار التلغرافية اليهودية، ٢٩ أيار/مايو، 1968.

17 هند البحاري، «الجدل الدائر حول الجزيرتين: تاريخ تيران وصنافير» Island Controversy: A History of Tiran and Sanafir، إيجيبث إندبندننت، 13 نيسان/أبريل 2016.

18 «من السفير الأمريكي في مصر (كافري) إلى وزير الخارجية»، The Ambassador in Egypt (Caffery) to the Secretary of State، 30 كانون الثاني/يناير، 1950، برقية رقم 3050-1/774.54، العلاقات الخارجية الأمريكية، الشرق الأدنى، جنوب آسيا، أفريقيا، المجلد الخامس، وزارة الخارجية الأمريكية.

19 «الحكومة المصرية تنشر وثائق تاريخية لدعم مطالبة السعودية باستعادة جزيرتي البحر الأحمر» Egypt's Cabinet Publishes Historical Docs Backing Saudi Red Sea Islands Claim، الأهرام أون لاين، 12 نيسان/أبريل، 2016.

20 «بالمستندات...جزيرتي تيران وصنافير تابعتان للمملكة العربية السعودية»، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء، 12 نيسان/أبريل، 2016.

كان شبه مجهول حتى الإعلان عن نقل سيادتهما في شهر نيسان/أبريل. ولذلك فإنه من غير المستغرب أن هذه الخطوة قد أثارت استياء بعض المصريين الذين شعروا بأن الحكومة كانت، في واقع الأمر، تباع الأراضى المصرية إلى السعودية لقاء الحصول على استثمارات وهبات خليجية تقدر بمليارات الدولار.

وإزداد شعور جرح الكبرياء²¹ في نفوس المصريين عندما أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يالون أن إسرائيل والولايات المتحدة قد وافقتا ضمناً على القرار المصري القاضي بإعادة الجزيرتين إلى المملكة العربية السعودية لتدير شؤونهما بشكل مباشر، شرط أن تحترم السلطات السعودية الضمانات البحرية التي حصلت عليها إسرائيل بموجب المعاهدة التي أبرمتها مع مصر. ويبدو أن ما زاد الطين بلة²² هو حقيقة أن مصر قد استشارت الولايات المتحدة وحتى إسرائيل، في حين أنها لم تطلع الأغلبية الساحقة من شعبها على الخط الذي كانت ترسمها لنقل سيادة الجزيرتين إلى المملكة العربية السعودية. ولقد عمّ الغضب²³ في معظم المجتمع المصري، وحكمت²⁴ محكمة إدارية أن قرار الحكومة باطل وأن الجزيرتين «ستبقيان تحت السيادة المصرية». وسيبقى هذا الحكم مشروطاً بموافقة المحكمة الإدارية العليا المصرية، وقد أصدرّ محام يعمل لصالح الحكومة مؤخراً على أن الجزيرتين لا تزالان تحت السيطرة المصرية.²⁵ وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت المحكمة الإدارية على أن خطة نقل هاتين الجزيرتين «باطلة ولاغية».²⁶ ولا تزال المملكة عازمة على الامتناع عن إرسال شحنات النفط إلى مصر، والتي تشكل جزءاً من حزمة المساعدات التي تقدّمها إليها، ريثما يصدر القرار المصري. ولكن تماشياً مع إجماع الدول الخليجية على أن مصر أكبر من أن تفشل، تدخلت الكويت في 15 تشرين الثاني/نوفمبر في محاولة للعثور على حلّ للمأزق المصري، وأبرمت اتفاقاً مفاجئاً مع مصر لتزويدها بمليون برميل من النفط الخام شهرياً، لا يمنحها أي خصومات ولكنه يعفيها من تسديد الأقساط²⁷ خلال فترة سماح تمتدّ على تسعة أشهر. وبالتالي، من المتوقع أن تصبح الكويت، على المدى المنظور على الأقل، مورّد النفط الرئيسي لمصر بدلاً من المملكة العربية السعودية.²⁸

ورافق الجدال الدائر حول هاتين الجزيرتين خطة أقل إثارة للغضب مع أنها تثير الجدل في بعض الأوساط، تهدف إلى تشييد معبر أو جسر هائل يربط المملكة العربية السعودية بمصر. وبالإضافة إلى الاتفاقيات البحرية والإقليمية، اتفق البلدان مبدئياً في خلال زيارة الملك السعودي لمصر، على تشييد ما اقترح السيسي أن يسميه «جسر الملك سلمان».²⁹ وتكثر الروايات التي تسعى إلى تقدير على ما سينطوي عليه مشروع الجسر على وجه التحديد، ولا يبدو أن الحكومتين قد وضعتا اللمسات الأخيرة على الخط المفضلة.

21 آية أمان، «كيف ستواجه القاهرة عقبات نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية؟»، المونيتور، 13 نيسان/أبريل، 2016.

22 بن كاسبت، «هل تدخل إسرائيل في ائتلاف مع مصر والمملكة العربية السعودية؟» *Is Israel Forming an Alliance with Egypt and Saudi Arabia?*، المونيتور، 13 نيسان/أبريل، 2016.

23 سارة الشلقاني، «بطلان ضمّ تيران وصنافير إلى السعودية... هل ينضمّ القضاء إلى معارضي السيسي؟»، المونيتور، 23 حزيران/يونيو، 2016.

24 هيثم أحمد، «محكمة مصرية تفسخ عقداً يقضي بتسليم جزيرتين في البحر الأحمر إلى المملكة العربية السعودية» *Egyptian Court Annuls Deal to Hand over Two Red Sea Islands to Saudi Arabia*، رويترز، 21 حزيران/يونيو، 2016.

25 آية أمان، «هل تراجع الحكومة المصرية عن تسليم جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية؟»، المونيتور، 25 تشرين الأول/أكتوبر، 2016.

26 «محكمة مصرية تؤكد على أن قرار تسليم الجزيرتين إلى السعودية باطل ولاغ» *Egypt Court Confirms Null and Void Islands Transfer to Saudi*، مجلة نيو تشاينا، 8 تشرين الثاني/نوفمبر، 2016.

27 «الكويت تزود مصر بمليون برميل من النفط شهرياً» *Kuwait to Provide Egypt with 2 Million Barrels of Oil per Month*، الأهرام أون لاين، 15 تشرين الثاني/نوفمبر، 2016.

28 «الكويت ستحل محل الرياض كأبرز مورّد للنفط لمصر» *Kuwait to Replace Riyadh as Main Egypt Oil Supplier*، صحيفة العربي الجديد، 16 تشرين الثاني/نوفمبر، 2016.

29 «الملك يعلن عن بناء جسر بين المملكة العربية السعودية ومصر» *King Announces Saudi-Egypt Red Sea Bridge*، إيه بي سي نيوز، 8 نيسان/أبريل، 2016.

وثمة ثلاثة طرق محتملة لهذا الجسر،³⁰ تنطلق كلها من مدينة تبوك، وتمر بواحدة أو بكلتي الجزيرتين المتنازعت عليهما، وتصل أخيراً إلى شرم الشيخ أو إلى جزء آخر من شبه جزيرة سيناء. وتقدر معظم التقارير أن بناء هذا الجسر سيستغرق سبع سنوات على الأقل وسيكلف 4 مليار دولار.³¹ والجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية كانت قد اقترحت مشروع الجسر هذا مراراً وتكراراً، إلا أن مصر قد رفضت، حتى هذه الساعة، احتمالية تشييده.³² ويقال إن إسرائيل قد أعربت عن معارضتها لهذه الخطة وادّعت أنها ستخرق معاهدة السلام التي أبرمتها مع مصر إن تم بناء هذا الجسر من دون موافقة إسرائيل.³³ كما أعربت الأردن عن مخاوفها الفعلية من الأثر الاقتصادي لمثل هذا الجسر وتداعياته على الملاحة والتجارة.³⁴

وتجسّد الجدالات الدائرة حول الجزيرتين والجسر المقترح، إلى حد ما وفي آن، الطبيعة التكافلية للعلاقة بين مصر والمملكة العربية السعودية التي تعود بالفائدة على الطرفين من جهة، والحساسيات الدبلوماسية والسياسية الدقيقة الناتجة عن تاريخ طويل من المنافسة والسجال من جهة أخرى. وبالنسبة إلى العديد من المصريين، يبدو أن هاتين المبادرتين تعكسان تغييراً في ميزان القوى بين القاهرة والرياض، ولقد باتت ترجح كفة هذه الأخيرة بشدة. ويثير هذا الانقلاب في ميزان القوى المزعوم استياء العديد من المصريين. أما بالنسبة إلى عدد كبير من السعوديين، فيبدو أن المطالبة باستعادة الجزيرتين اللتين تم الاعتراف عمومًا وإن بشكل سريّ جدًا كجزء جوهري من أراضيهم السيادية، وبناء جسر يعود بالمنفعة عليهم وعلى المصريين على حدّ سواء، والذي سيكبدهم تكاليف باهظة جدًا، فكرة معقولة وعادلة، لاسيما بالنظر إلى كمّ المساعدات التي تقدّمها السعودية وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي إلى مصر، خاصة الإمارات العربية المتحدة. وليس ذنب المملكة العربية السعودية إذا ما عانت مصر من فترة من الركود الاقتصادي لأسباب شتى، بما في ذلك الاضطرابات السياسية الداخلية، أو إن دفعت هذه الاضطرابات المدنية مصر إلى التقوقع والتخلي عن الدور الريادي الإقليمي الواسع النطاق الذي كانت تظلم به في معظم القرن العشرين. وعلاوة على ذلك، أصبح السيسي يعتمد بشكل متزايد على المستشارين العسكريين عوضًا عن التشاور مع الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين، مما أدى إلى تفاقم هذه الظاهرة التي تتجه نحو الانعزالية. ومع ذلك، فلا مفر من مقدار معين من الاستياء في مثل هذا النوع من العلاقات، ولاسيما من الجانب المصري، إذ باتت هذه الجدالات تتضح أكثر فأكثر.

الدين والسياسة في العالم العربي

يتضح التفاعل المعقد الذي يتأرجح بين التعاون والتنافس ضمن علاقة مصر بمجلس التعاون الخليجي في تنافس الجانبين على المرجعية الدينية في صفوف العرب السنّة. مصر هي موطن جامعة الأزهر التي تعتبر تقليدياً المؤسسة الأكاديمية الأكثر موثوقية في العالم العربي السنّي. فيما تركز ادعاءات المملكة العربية السعودية بأنها المرجعية السنّية على جغرافيتها والتاريخ الإسلامي المبكر والتمويل السعودي الواسع النطاق والمثير جدًا للجدل للمؤسسات الدينية التي تعكس قيمها ووجهات نظرها المحافظة جدًا في العالم العربي. وابتداءً من منتصف الخمسينات، أخذ الإخوان المسلمون يسعون إلى الاحتماء من ملاحقة الدولة القانونية لهم وإلى الحصول على العمل في الدول الخليجية، بما فيها المملكة العربية السعودية، متسلحين بمفاهيم جديدة عن الإسلام السياسي كأيدولوجية ثورية معاصرة. فأيقظ جميع هؤلاء الناشطين الإسلاميين الميول

30 «معلومات حول الجسر المصري-السعودي»، الخبر، 9 نيسان/أبريل، 2016.

31 «المملكة العربية السعودية ومصر توافقان على بناء جسر فوق البحر الأحمر» Saudi Arabia, Egypt Agree to Build Bridge over Red Sea، الجزيرة، 9 نيسان/أبريل، 2016.

32 رامي جلال، «علامات استفهام حول جسر الملك سلمان»، المونيتور، 19 نيسان/أبريل، 2016.

33 «إسرائيل ترفع الكارت الأحمر لمصر والسعودية»، الواقع، 11 كانون الثاني/يناير، 2013.

34 «هل من الممكن ان تعترض دولتنا اسرائيل والاردن على مشروع الجسر البري الرابط بين مصر والسعودية؟»، عربيل، 9 كانون الثاني/يناير، 2013.

السياسية في نفوس رجال الدين السعوديين بعد أن ابتعدوا عن العمل السياسي منذ قمع الحكومة السعودية لميليشياتهم في العشرينات. وأدت احتكاكات مكثفة لرجال الدين السعوديين بإخوان مسلمين مصريين وإخوان مسلمين آخرين، من الذين أغوتهم الدول الخليجية وقصدها للانضمام إلى مؤسساتها التعليمية والدينية والتبشيرية الجديدة المتوسعة، إلى إعادة إحياء روحية المشاركة السياسية في نفوس بعض رجال الدين هؤلاء، وذلك جزئياً نتيجة شعورهم بالمنافسة مع هؤلاء الإسلاميين.

ونتج عن الاحتكاكات، في أكثر مراحلها تطرفاً، بين الإخوان المسلمين، ولاسيما أولئك المتأثرين بالمفكر المصري المتطرف السيد قطب،³⁵ ورجال الدين السعوديين

الذين يتبعون تعاليم خطيب نجد في القرن الثامن عشر وتواجه حكومتا ومجتمعا مصر والسعودية متطرفين الإمام محمد بن عبد الوهاب، معظم الأسس الأيديولوجية التي إسلاميين يعتبرون أولاد هذه الحركات المتطرفة التي يقوم عليها تطوير المفهوم السلفي الجهادي الجديد للتطرف تهدد بشكل رئيسي أمن البلدين الداخلي واستقرارهما. السياسي، ولعل أشهر أمثلة عليه تتجسد بأعمال تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

وتعاونت كل هذه الحركات المتطرفة مع المتطرفين التابعين للحركة الديوبندية (وأشهر من جسدت هذا التيار هي حركة طالبان) في صفوف المجاهدين الأفغان، ومع فصائل أخرى في خلال الحرب على الاتحاد السوفياتي في أفغانستان في الثمانينات. وقدم المنظرون كالداعية السوري المتطرف محمد سرور فكراً إيديولوجياً هاماً يجمع بين الفكر السلفي التقليدي غير السياسي وفكر سلفي جهادي ثوري جديد.³⁶ وساهموا بالتالي في نشأة تنظيم القاعدة، الذي تأسس على يد السعودي المتطرف أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، الزعيم السابق لتنظيم الجهاد الإسلامي المصري. وعندما قتلت قوات العمليات الخاصة الأمريكية أسامة بن لادن في العام 2011، أصبح الظواهري ثاني أمير عام لتنظيم القاعدة ولا يزال رئيساً فخرياً للتنظيم. وبالتالي، يمكن اعتبار أن تنظيم القاعدة هو في جوهره مبادرة مشتركة قام بها المتطرفون المصريون والسعوديون تؤكد مجدداً على الدور الحاسم الذي يضطلع به المجتمع السعودي والمصري في العالم العربي السني، والذي يطال أيضاً المتشددين.

وتواجه حكومتا ومجتمعا مصر والسعودية متطرفين إسلاميين يعتبرون أولاد هذه الحركات المتطرفة التي تهدد بشكل رئيسي أمن البلدين الداخلي واستقرارهما. ولطالما كان الشبان السعوديون المهمشون أول من تجنّدهم الحركات «الجهادية» أمثال القاعدة. وكثف تنظيم داعش، على وجه التحديد، هجماته الإرهابية على المملكة العربية السعودية لاستهداف السعوديين الشيعة،³⁷ والقوى الأمنية،³⁸ وحتى المسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة.³⁹ وبالنسبة إلى مصر، لا يتوقف الأمر وحسب على الأعمال العنيفة والتخريبية والإرهابية التي تهزّ مدنها والتي تنفذها جماعات سرّية تدّعي الحكومة أنها متأثرة بجماعة الإخوان المسلمين المحظورة في مصر أو تديرها هذه الأخيرة بشكل مباشر. فلقد باتت منغمسة أيضاً في حملة طاحنة ضد الجماعات المسلحة في سيناء، التي ادّعت بعضها أنها تنتمي إلى الدولة الإسلامية.⁴⁰ ومن

35 عمر ساسربي، «العزّاب الفكري لتنظيم الإخوان المسلمين» *The Muslim Brotherhood's 'Intellectual Godfather'*، واشنطن بوست، 12 شباط/فبراير، 2011.

36 حسن حسن، «محمد سرور وتطبيع التطرف» *Muhammad Surur and the Normalisation of Extremism*، ذا ناشونال، 14 تشرين الثاني/نوفمبر، 2016.

37 «هجوم على المملكة العربية السعودية: وداعش تتبنى تفجير المسجد الشيعي»، بي بي سي، 22 أيار/مايو، 2015.

38 «جهاديو داعش يقتلون عقيد ركن في الرياض» *ISIS Jihadists Shoot Dead Saudi Police Colonel in Riyadh Region*، العرب ويكلي، 5 نيسان/أبريل، 2016.

39 بن هوبارد، «تفجيرات انتحارية تستهدف ثلاث مدن، وإحدى هذه التفجيرات بالقرب من المسجد الحرام» *Suicide Bombings Hit 3 Cities in Saudi Arabia, One Near a Holy Site*، نيويورك تايمز، 4 تموز/يوليو، 2016.

40 ديريك ستوفيل، «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام: مأساة جزيرة سيناء» *ISIS in Egypt: The Struggle for the Sinai Peninsula*، سي بي سي نيوز، 19 حزيران/يونيو، 2016.

وجهة نظر مصريّة، تحارب مصر منفردة الجهاديين السلفيين في سيناء في واحدة من أبرز ست جهات قتالية (فالجبهات الخمسة الأخرى هي أفغانستان وباكستان، العراق وسوريا، القرن الأفريقي واليمن، ليبيا والصحراء الكبرى، مالي، تشاد، الساحل الأفريقي). وعلاوة على ذلك، تفويضًا شعبيًا وقد نالت هذا التفويض من المعارضة تصرّ الحكومة المصرية على أن الجماعات المستوحاة من العنيدة الرافضة لجماعة الإخوان المسلمين. تنظيم الدولة الإسلامية أو التي تنتمي إليه، المتواجدة في سيناء، تنفّذ عملياتها الإرهابية بالتعاون والتنسيق المباشرين مع الفرع المصري لجماعة الإخوان المسلمين ومع حماس (الفرع الفلسطيني للجماعة) في غزة.

جماعة الإخوان المسلمين

لقد شكّلت طبيعة جماعة الإخوان المسلمين ودورها الإقليمي مصدر جدال لا يستهان به في الدول الخليجية وفي علاقاتها الثنائية مع مصر. وقد اضطلعت قطر، في الجزء الأكبر من العقدين المنصرمين، بدور الراعي الرئيسي للجماعة، بدعم كبير من تركيا. وبالفعل، يقوم نهج القوة الناعمة الذي تتبعه الدوحة برمّته على رهان مفاده أن الإسلاميين «المعتدلين» نسبيًا والمنتمين إلى أحزاب مرتبطة بالإخوان المسلمين سيتفوقون في نهاية المطاف على التنظيمات الأخرى الأكثر تطرفًا، بما في ذلك الجماعات السلفية والسلفية الجهادية، وعلى الأحزاب القومية التقليدية والنخب الحاكمة في معظم الشرق الأوسط. وعندما بلغت احتجاجات الربيع العربي ذروتها، بدا أن رهان قطر أصبح واقعًا مع تولي حركة النهضة في تونس وجماعة الإخوان المسلمين في مصر السلطة في بلديهما فور انتهاء حقبة الحكم الديكتاتوري. إلا أن هذا الانتصار لم يدم طويلًا. فلم تبرز لإجتهات معارضة قليلة في الأشهر التي تلت سقوط الأنظمة التقليدية في الجمهوريات العربية كتونس ومصر لأن باقي مجموعات المعارضة افتقرت إلى الشعارات والموارد والشبكة الإقليمية والبنية التحتية التنظيمية التي تتمتع بها الأحزاب التابعة إلى الإخوان المسلمين، ولأن القوى السياسية المرتبطة بالأنظمة السابقة قد وصمت بانتماءاتها هذه.

وفيما أعربت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وإن بلهجة أكثر حدة، عن تخوفهما من التدايعات الإقليمية للثورات في مصر وتونس وعن قلقهما من عدم دعم الولايات المتحدة للرئيس المعزول حسني مبارك، بدت قطر متحمسة للأمر. والجدير بالذكر أن واجهتها الإعلامية، قناة الجزيرة، التابعة إلى شبكة قنوات الجزيرة الإعلامية، بجّلت قضية جماعة الإخوان المسلمين وتغنّت بما تم الإجماع على اعتباره «موجة عارمة» من الحكومات الإسلامية في دولة تلو الأخرى من الجمهوريات العربية. إلا أنه أثبت فيما بعد أن هذا الاعتبار عابر ووهمي.

ولقد شكل إسقاط حكومة مرسي في القاهرة، على خلفيّة المظاهرات الهائلة التي فاقت تلك التي طالبت بإسقاط مبارك، إشارة حتمية إلى هزيمة حركة الإخوان المسلمين إقليميًا. وسرعان ما تلت هذه المظاهرات مناورات سياسية قامت بها حركة النهضة في تونس، والأحزاب المستوحاة من الإخوان المسلمين في كل من المغرب والأردن وغيرها من الدول، للتخفيف من حدة مواقفها، ولو اسميًا على الأقل، وللتخلص من الروح الثورية التي تميّزت بها جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها في مصر في العشرينات. ولا تزال هذه العملية مستمرة إذ تبقى الأحزاب التي تسير على خطى الإخوان المسلمين، كتلك المتواجدة في تونس والمغرب، قادرةً على خوض معترك السياسة، وذلك يعود بشكل خاص إلى أنها قد تخلّت عن مواقفها السابقة الإسلامية المتشددة الثورية الحازمة وحوّلت تركيزها إلى ما بعد الإسلام السياسي.

إن حكومة السيسي في مصر هي وليدة ما اعتبرته تفويضًا شعبيًا وقد نالت هذا التفويض من المعارضة العنيدة الرافضة لجماعة الإخوان المسلمين. ولقد حظرت الحكومة المصرية الجماعة وأوقفت قيادتها وكبار مسؤوليها وقمعت المتظاهرين المؤيدين لها بكّم هائل من العنف العارم الذي حصد أرواح مئات

المتظاهرين. وأثبتت حكومة السيسي نفسها أنها أكثر أعداء الجماعة تعنتًا وحرًا، ليس فقط على صعيد مصر بل في كافة أرجاء الشرق الأوسط، مما شكّل قاعدة متينة لعلاقة جمعت مصر بالإمارات العربية المتحدة، التي ترفض أيضًا كافة أوجه الإسلام السياسي. إلا أن هذا الأمر لم يؤثر بشكل كارثي على علاقات مصر بقطر، على الرغم من التوترات التي نشبت حول قضية قناة الجزيرة، وذلك يعود بشكل جزئي إلى أن الدوحة قد أرغمت على الاعتراف بأنه من غير المرجح أن تتحكّم الأحزاب التابعة للإخوان المسلمين بالسياسة في مرحلة ما بعد الديكتاتورية في الجمهوريات العربية، وبأنه قد بات مثبتًا أن الاعتماد بشكل حصري على بسط هذه الجماعات لنفوذها يعتبر سياسة غير حكيمة وغير مجدية. وبدأت قطر تقلص دعمها للجماعة الذي تمحور حول رجل الدين المصري يوسف القرضاوي. وعملت في المقابل على تنويع التوجهات الدبلوماسية لحلفائها الإقليميين، ولاسيما عبر زيادة دعمها للأصوات القومية العربية، الذي تمحور بمعظمه حول النائب الفلسطيني السابق في الكنيست الإسرائيلي عزمي بشارة.

وفي الوقت الذي كانت فيه قطر تقلص من كمّ دعمها الهائل للإخوان المسلمين، خففت المملكة العربية السعودية، في عهد الملك الجديد، من حدّة معارضتها للأحزاب التي تسير على خطى الجماعة. فلطالما اعتبر الملك سلمان أكثر تعاطفًا مع المحافظين من سلفه الملك عبدالله. وعلاوة على ذلك، كانت المملكة تسعى بشكل متزايد إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الدول إلى الائتلاف المناهض لإيران وحلفائها. وبما أنه يبدو أن جماعة الإخوان المسلمين لم تعد تشكل تحديًا سياسيًا أو دينيًا بالنسبة إلى السعودية بسبب تراجع نفوذها والفوضى التي تعمها، خففت الرياض كثيرًا من حدّة موقفها المناهض للأحزاب التابعة للجماعة. حتى أنها قد سخّرت الجناح اليمني للجماعة في الأجزاء اليمنية التي كانت المملكة قد انتصرت فيها لتطويع هياكل الحكم الجديدة في المناطق التي تحرّرت من سيطرة الثوار الحوثيين وحلفائهم. وفي المقابل، لا تزال الإمارات العربية المتحدة ومصر تعارضان، بشكل لا لبس فيه، كافة الحركات الإسلامية، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين التي تعتبرها الدولتان منظمة إرهابية. وأسفر ذلك عن عمليات عسكرية مصرية وإماراتية مشتركة في ليبيا ضد الميليشيات الإسلامية، التي يزعم أن بعضها يتلقى الدعم من قطر. شكّل ذلك أيضًا مصدرًا لتباين الطرق المستخدمة لتحقيق الأهداف المنشودة في اليمن بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، التي تتجنب الاستعانة بقيادي الإخوان المسلمين اليمنيين، لتفعيل الجهود التي تبذلها من أجل أن يعمّ الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع في المناطق اليمنية التي يسيطر عليها الإماراتيون.

من هم أهل السنة؟ مؤتمر غروزي

قد شكّل العداء المشترك للإسلام السياسي، على كافة أوجهه، قاعدة للتعاون المصري والإماراتي حول القضايا الدينية والسياسية ولتفاقم منافسة كل من هاتين الدولتين مع قطر والسعودية حول التفسير الصحيح للعقيدة والممارسات الإسلامية، وحول دور الدين في السياسة والمجتمع. ولقد قدّمت المملكة العربية السعودية⁴¹ والإمارات العربية المتحدة،⁴² اللتان تقفان على طرفي نقيض إلى حد ما في بعض المسائل التي تتعلق بالإسلام السياسي في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، مبالغ مالية ضخمة لتمويل جامعة الأزهر المصرية المعتدلة نسبيًا، والتي تشكّل معقلًا لتعلم جميع المسلمين السنة أصول دينهم

41 «المملكة العربية السعودية تخطط لتجنيد «الأزهر» ضد إيران»، Saudi Arabia Is Planning to Recruit "Al-Azhar" against Iran، أي دبليو دي نيوز، 6 تموز/يوليو، 2016.

42 «الإمارات العربية المتحدة تموّل مشاريع جامعة الأزهر»، UAE to Fund Projects Undertaken by Al Azhar in Egypt، غلف نيوز، 5 تموز/يوليو، 2015.

والدعوة. ولطالما كان هدف الإمارات الأساسي يتمثل باستخدام الأزهر كقوة موازية⁴³ ومناهضة للإسلام السياسي بشكل عام. وفي المقابل، تحاول السعودية أن تدرج الأزهر في مشروع إدراج أكبر عدد ممكن من الأفرقاء في الوحدة الإسلامية السنية المناهضة لإيران ولتحالفها الإسلامي الشيعي في الغالب.⁴⁴

أدى التحالف المتنامي بين الإمارات العربية المتحدة ومصر لمواجهة الإسلام السياسي إلى تدخل مذهل ثلاثي الأطراف في الحوار الإسلامي العالمي في شهر آب/أغسطس، مما أدى إلى تقارب هاتين الدولتين من بعضهما البعض ومن روسيا لاستضافة مؤتمر كبير في غروزني في الشيشان. وكان اجتماع غروزني أو ما يعرف غالبًا بمؤتمر «من هم أهل السنة»؟، يهدف صراحة إلى ترويح⁴⁵ نسخ جديدة معتدلة وغير سياسية عن الإسلام السني لمكافحة كافة النسخ المتطرفة والمتشددة والعنيفة والثورية التي تهز الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم الإسلامي. وحضر المؤتمر أكثر من 200 رجل دين وشخصيات أخرى من كافة أرجاء العالم الإسلامي، ولكن أحدهم لم يقدم من المملكة العربية السعودية. وبالفعل، أعرب بعض السعوديين⁴⁶ عن سخطهم واصفين هذا المؤتمر بالهجوم على المملكة العربية السعودية و/أو على نسخها المتحفظة جدًا وشبه الرسمية عن الإسلام. وذهب بعض المعلقين إلى حد وقف تقديم المساعدات إلى مصر على خلفية رعايتها الرسمية للمؤتمر.⁴⁷

إلا أنه بدا أن استثمارات المملكة العربية السعودية الهائلة⁴⁸ في الأزهر قد أجرت نفعًا إذ شدد مسؤولو هذه المؤسسة على أن المؤتمر لم يكن على الإطلاق هجومًا على المملكة العربية السعودية أو على نسخها عن الإسلام، وعلى أن ما من «خلاف بين الأزهر والمملكة العربية السعودية»⁴⁹ وأصر المسؤولون⁵⁰ على أن موقف جامعة الأزهر والمملكة العربية السعودية لا يتم إلا عن معارضتهما للنفوذ الشيعي المتزايد في الشرق الأوسط وفي العالم الإسلامي. بالرغم من ذلك، انتهز أستاذ واحد على الأقل من جامعة الأزهر الفرصة في مؤتمر غروزني⁵¹ لانتقاد التدخل السعودي والإماراتي في اليمن بشدة. ويبدو أن المؤتمر لم ينجح كثيرًا في تغيير مجرى المناقشات بين المسلمين في العالم أو في خلق زخم جديد للنسخ المعتدلة وغير السياسية من الإسلام السني. ولكنه سلط الضوء على المصالح المشتركة المتزايدة بين مصر والإمارات العربية المتحدة حول القضايا السياسية والدينية، وعلى احتمال إيجاد أرضية مشتركة على نحو مفاجئ مع روسيا وربما مع دول أخرى باتت تضطلع بدور مهم في المباحثات. ولا شك في أن هذا المؤتمر قد أظهر أن مصر وجدت نفسها على مسافة أقرب من الإمارات العربية المتحدة مقارنة مع أي دولة أخرى في مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بقضية الإسلام السياسي الذي قد يكون أكبر عامل محرّك للسياسات الإقليمية باستثناء قضية نهضة إيران وحلفائها.

43 محمد المزيل، «محاورة التطرف؟ جامعة الأزهر تكشف الخطة»، *Combating Extremism? Al Azhar Unveils Plan*، غلف نيوز، 5 آب/أغسطس، 2015.

44 المرجع السابق نفسه.

45 كريستين سميت ديوان، «من هم أهل السنة؟ المؤتمر الإسلامي في الشيشان يكشف التنافس الديني الداخلي»، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 16 أيلول/سبتمبر، 2016.

46 أحمد مجاهد، «مؤتمر غروزني يثير انتقادات للأزهر»، *Grozny Conference Stirs Criticism of Al-Azhar* العرب ويكلي، 18 أيلول/سبتمبر، 2016.

47 المرجع السابق نفسه.

48 المرجع السابق نفسه.

49 المرجع السابق نفسه.

50 المرجع السابق نفسه.

51 نورا علي، «أحد كبار العلماء في الأزهر: المقاتلون الإماراتيون والسعوديون الذين لقوا حتفهم في اليمن هم معتدون»، *A Prominent Al-Azhar Scholar: The UAE and Saudi Fighters Killed in Yemen Are Aggressors*، ذا ميدل إيست أوبزرفر، 7 أيلول/سبتمبر، 2016.

سوريا

يعكس التباين في سياستي مصر والرياح نحو سوريا، إلى حد كبير، الاختلاف بين مصر والدول الخليجية. فلقد باتت المملكة العربية السعودية وقطر بالإضافة إلى تركيا من أشدّ مؤيدي المعارضة المسلحة في سوريا وأصرت على تغيير النظام. وتسلم المملكة وقطر عددًا من الجماعات المسلحة وتقدمان لها التمويل المادي والدعم، علمًا أن مصر والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة تعتبر بعض هذه الجماعات متطرّفة إلى حد لا يمكن القبول به. في المقابل، تُعتبر مصر من أكثر الدول العربية النافذة التي تبنت وناصرت الموقف الذي يعتبر استمرار القتال في سوريا أكثر خطورة وضررًا من بقاء النظام الحالي وما يرافقه من نفوذ إيراني هائل ومستمر في السياسة السورية الخارجية وفي سياسة الأمن القومي السورية.

وأظهرت مصر معارضتها لتغيير النظام في سوريا بشكل متزايد في الأشهر الأخيرة. وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري، بشكل صريح، بعد لقائه مع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، إن «الائتلاف الذي يحارب في سوريا قد يرغب في تغيير النظام الحاكم في سوريا ولكن هذا الأمر لا يعبر عن موقف مصر من هذه القضية».⁵² وأضاف إن «هذه الاختلافات في وجهات النظر بين مصر والمملكة العربية السعودية حول القضية السورية لا تعني أننا على خلاف مع المملكة، فهي مجرد اختلافات في وجهات النظر». ويبدو أن ما نوه به الوزير يهدف إلى التأكيد على أن مصر لن تتخلى عن شراكتها مع السعودية مقابل توطيد علاقاتها مع إيران.

إيران

إلا أن المفارقة في هذه القضية هي أن مصر، التي لا ترتبطها أي علاقة دبلوماسية كاملة مع طهران، قد حسنت علاقاتها مع إيران أكثر مما تتقبله أغلبية الدول الخليجية، مع احتمالية استثناء عُمان، وقد يكون الدافع الرئيسي لهذا الانفراج في العلاقات هو تفاهم الدولتين المتزايد⁵³ حول القضية السورية. وقد تكون مصر تتحضر لتضطلع بدور الوسيط بين إيران والمملكة العربية السعودية في وقت ما في المستقبل عندما يصبح الحوار مغريًا أكثر وبالتالي ممكنًا. وخلافًا للمملكة العربية السعودية، طالما اعتبرت مصر الإسلام الشيعي

مجرد مدرسة أخرى للفقهاء الإسلامي. وفي خلال الحكم الملكي، تزوّج الشاه محمد رضا بهلوي من الأميرة فوزية من سلالة محمد علي الحاكمة في الأربعينات. ولم يتخل النظام الجمهوري للعام 1952 والأنظمة التي تلتها عن هذه العادة

وقفت جامعة الأزهر أبوابها في العام 1956 لتعليم مبادئ الإسلام الشيعي. وتوترت العلاقات بين إيران ومصر لسنوات عديدة، لأسباب ليس أقلها أن القاهرة رحّبت بالشاه بعدما أطاحت به الثورة الإسلامية في العام 1979. إلا أن العلاقات الإيرانية المصرية بدأت تنفجر، بشكل خاص في خلال تولي الرئيس محمود أحمددي نجاد إدارة إيران. وفي العام 2012، أصبح أحمددي نجاد أول رئيس إيراني يزور مصر منذ اندلاع الثورة ليحضر القمة التي عقدها منظمة التعاون الإسلامي وزارها مجددًا في شهر شباط/فبراير من العام 2013. والتقى شكري وظريف في خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي انعقد في نيويورك، والجدير بالذكر أن هذه الخطوة قد أشارت إلى تطلعات إيران إلى مد يدها لمعظم الدول العربية تقريبًا وإلى استعداد مصر إلى المضي في تحسين علاقاتها مع إيران قدر المستطاع. وادّعت بعض تقارير الوسائل الإعلامية الروسية والإيرانية،⁵⁴ التي تستدعي

52 كاميليا انتخابي فرد، «اللقاء الإيراني المصري» *Iranian-Egyptian Meeting*، الاهرام الاسبوعي، 29 أيلول/سبتمبر 2016.

53 روح الله فاغيهي، «كيف تقلص سوريا المسافة بين مصر وإيران»، المونيتور، 18 تشرين الأول/أكتوبر، 2016.

54 «غضب المملكة العربية السعودية حيال الاجتماع بين وزير الخارجية المصري ونظيره الإيراني»، وكالة مهر الإخبارية، 25 أيلول/سبتمبر 2016.

الشك، أن هذا التعاون قد «أثار سخط» المملكة العربية السعودية التي هدّدت بوقف المساعدات التي تقدمها إلى مصر. ولكن، وإن كانت هذه الادعاءات مفرطة، فإن لهجة إيران الخطابية بشأن هذه المسألة تنذر بنيتها إلى الإيقاع بين القاهرة والرياض.

وفي أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت شركة أرامكو السعودية أنها ستتوقف عن تزويد مصر⁵⁵ بالمنتجات النفطية المكرّرة. واعتقادًا منها أنها قد أوصلت رسالتها المنشودة إلى مصر، استؤنفت⁵⁶ في اليوم التالي عملية شحن المساعدات النفطية إلى مصر. إلا أن العلاقات المتوترة على نطاق واسع ولا سيما تهديدات المملكة العربية السعودية إلى مصر بوقف إمدادها بالنفط، قد دفعت القاهرة إلى التواصل مع بغداد في محاولة للعثور على دولة بديلة تمدّها بالطاقة التي هي بأمرس الحاجة إليها. ونقلت وسائل الإعلام المصرية أن العراق ستمدّ مصر بمليون برميل من النفط شهريًا، مما سيُفي بمعظم احتياجات البلاد من النفط.⁵⁷ وإن تحقق ذلك، فإن هذه الخطوة ستساهم في تحرير مصر من اعتمادها الحصري على النفط الذي ينتجه مجلس التعاون الخليجي، وفي توسيع شبكة علاقات العراق في الشرق الأوسط، ولاسيما مع الدول العربية ذات الأغلبية السنية. وقد تشكل متنفسًا للعراق التي قد يخنقها النفوذ الإيراني أحيانًا.

اليمن

ولم تضطلع مصر بدور عسكري فعال، في الصراع اليمني، يُحقق الآمال التي علّقها بعض الدول الخليجية على مصر في مرحلة سابقة، لاسيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويبدو أن القوات البرية المصرية لم تُستدع رسميًا إلى ساحة القتال إلا أن هذه الدول كانت تعلق آمالًا على انخراط أكبر لمصر في الجهود الرامية إلى إعادة حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي وإلى قلب انتصارات الثوار الحوثيين وحلفائهم. ومع ذلك، اضطلعت مصر بدور محدود في الصراع. وفي شهر آذار/مارس 2015، نُشرت السفن الحربية المصرية قبالة الساحل اليمني.⁵⁸ وفي شهر أيلول/سبتمبر من ذلك العام، قالت مصر إن 800 من أفراد وحدة عسكرية قد نُشرت كجزء من ائتلاف تقوده المملكة العربية السعودية وزودت بسيارات عسكرية سعودية.⁵⁹ وتلّج بعض التقارير إلى أن القوات المسلحة المصرية قد شاركت في عملية تدريب القوات الموالية للسعودية والإمارات.⁶⁰ وفي شهر كانون الثاني/يناير 2016، مدّدت مصر رسميًا دورها العسكري المحدود في اليمن لسنة أخرى.⁶¹

ليبيا

لقد انخرطت مصر، بالتحالف مع الإمارات العربية المتحدة، في عدد من العقوبات العسكرية التي فُرضت على ليبيا المجاورة والتي تعمّها الفوضى. وتعتبر مصر والإمارات أهم داعمين للقوات المعادية للجماعات الإسلامية في ليبيا، التي يقود معظمها الجنرال خليفة حفتر الذي يعتبر من أشدّ معارضي حكومة الوحدة

55 «مصدر رسمي: شركة أرامكو السعودية أبلغت مصر بتعليق عملية تزويدها بالمنتجات النفطية» *Saudi Aramco Informed Egypt about Suspending Oil Product Supply: Official*, رويترز، 10 تشرين الأول/أكتوبر، 2016.

56 «أرامكو السعودية تستأنف شحن النفط إلى مصر» *Saudi Aramco Resumes Refined Oil Shipment to Egypt*, وكالة الأناضول، 12 تشرين الأول/أكتوبر، 2016.

57 «مصر تسعى إلى تنويع مصادر إمدادها بالطاقة»، اليوم السابع، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

58 «السفن الحربية المصرية والسعودية تتوجه نحو المضيق مع توسيع الغارات الجوية اليمنية» *Saudi, Egyptian Warships Move into Strait as Yemen Airstrikes Widen*, صحيفة ملترى تايمز، 27 آذار/مارس، 2015.

59 «مصر ترسل ما يصل إلى 800 من أفراد وحدة عسكرية إلى المشاركة في الحرب اليمنية» *Egypt Sends up to 800 Ground Troops to Yemen's War*, رويترز، 9 أيلول/سبتمبر، 2015.

60 «ناطق الجيش الوطني يكشف لأول مرة عن دور الجيش المصري في اليمن»، أبابيل، 13 ك2/يناير 2016.

61 «مصر تمدد مشاركتها في صراع اليمن» *Egypt Extends Participation in Yemen Conflict*, رويترز، 14 كانون الثاني/يناير، 2016.

الوطنية المعترف بها دوليًا. وغالبًا ما تم اتهام قطر بمساعدة الإسلاميين الليبيين، الذي هم أغلب الأحيان في الطرف الآخر من النزاع، وبتحريض عملاء هاتين الدولتين الخليجتين ضد بعضهما البعض في دولة ليبيا البعيدة. وفي شهر آب/أغسطس 2014، شنت الإمارات العربية المتحدة ومصر غارات جوية على الميليشيات الإسلامية في ليبيا.⁶² وفي العام 2015، شنت مصر غارات

جوية على مخيمات تنظيم داعش انتقاصًا لإقدامه على ذبح 21 مسيحيًا مصريًا.⁶³ وفي شهر آذار/مارس من العام 2016، دعا السيسي⁶⁴ إلى تقديم دعم دولي لحفتر وفي أيلول/سبتمبر نفذت بعض الطائرات المقاتلة الإماراتية مهمات جوية لدعم قوات حفتر في ليبيا.⁶⁵ وفي الشهر نفسه،

كرّر مسؤولون مصريون أنه يحق لمصر أن تتدخل في ليبيا لتحمي مصالحها الأمنية القومية.⁶⁶ وقد يكون التحالف بين الإمارات العربية المتحدة ومصر في ليبيا أحد أبرز الدلالات القاطعة التي تدل على عدائهما المشترك للإسلاميين وعزمهما على مساعدة القوات المعادية للإسلاميين التي تتصف بالحيوية في دول عربية بارزة.

التعاون العسكري

اتخذت مصر والمملكة العربية السعودية، كجزء من علاقتهما التي تتأرجح بين التعاون والتنافس، زمام المبادرة في عدد من مشاريع القيادة المشتركة والتدبيرات العسكرية. وحاولت الدولتان، لسنتين عدّة، أن توطلا علاقتهما العسكرية، ولكن لا يزال أي نوع من التكامل غير مرجح. إلا أن مصر والسعودية قد أصدرتا، في تموز/يوليو 2015، «إعلان القاهرة»⁶⁷ الذي يرسم الخطوط العريضة لسنة جوانب من التعاون بين الدولتين بما في ذلك توطيد العلاقات العسكرية ووضع خطط لتشكيل قيادة عسكرية مشتركة للدول العربية، الأمر الذي لا يزال مطروحًا على طاولة المفاوضات. شاركت القوات المصرية، في شهر شباط/فبراير 2016،⁶⁸ في المناورات العسكرية الهائلة والمتعددة الجنسيات التي عُرفت «برعد الشمال» التي قادتها السعودية. وفي آب/أغسطس، قام رئيس الأركان المصري بزيارة رفيعة المستوى إلى المملكة العربية السعودية لتوطيد العلاقات العسكرية بين البلدين ولحضور الجلسة السابعة للجنة العسكرية السعودية المصرية المشتركة.⁶⁹

62 دافيد كيرك باتريك وإريك شميت، «غارة الدول العربية على ليبيا تفاجئ الولايات المتحدة»، *Arab Nations Strike in Libya*, Surprising U.S., نيويورك تايمز، 25 آب/أغسطس، 2014.

63 «مصر تدعو إلى تدخل أجنبي في ليبيا»، *Egypt Calls for Foreign Intervention in Libya*، الجزيرة، 17 شباط/فبراير، 2015.

64 «الرئيس المصري يقول إن التدخل في ليبيا هو مخاطرة، ويدعم قائد المنطقة الشرقية»، *Egypt's Sisi Says Libya Intervention Risky, Supports Eastern Commander*، رويترز، 17 آذار/مارس، 2016.

65 كريم البار، «حصريًا: الطيارون الإماراتيون يقومون بطلعات جوية دعمًا لحفتر في سماء ليبيا»، *UAE Pilots Flying Sorties for Haftar in Skies over Libya*، ميدل إيست آي، 13 أيلول/سبتمبر 2016.

66 «قد تتدخل مصر عسكريًا في ليبيا لتحمي الحدود»، *Egypt Could Intervene Militarily in Libya to Secure Border*، ميدل إيست مونيتور، 28 أيلول/سبتمبر 2016.

67 «مصر والمملكة العربية السعودية تصدران «إعلان القاهرة» لتعزيز التعاون»، *Egypt, Saudi Arabia issue 'Cairo Declaration' to strengthen cooperation*، الأهرام أون لاين، 30 تموز/يوليو، 2015.

68 «المملكة العربية السعودية تختتم تدريبات عسكرية تجمع 20 دولة وتهدف إلى مكافحة الإرهاب»، *Saudi Arabia Concludes 20-Nation Anti-Terror Military Drill*، وكالة الأسوشيتد برس، 10 آذار/مارس، 2015.

69 «رئيس الأركان المصري في المملكة العربية السعودية لمحاادثات عسكرية مشتركة»، *Egypt's Army Chief of Staff in Saudi Arabia for Joint Military Talks*، الأهرام أون لاين، 2 آب/أغسطس، 2016.

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ناقش القادة المصريون والسعوديون والإماراتيون والكويتيون احتمالية تشكيل قيادة مشتركة لمحاربة الإرهابيين ودرء النفوذ الإيراني.⁷⁰ كما عبّر الأردن والبحرين عن اهتمامهما في الانضمام إلى هذا التحالف. ولعل الرئيس المصري هو أول من طرح،⁷¹ في السنوات الأخيرة، فكرة تشكيل قوة عربية عسكرية مشتركة أو قوة عسكرية لجامعة الدول العربية، ووافق وزراء خارجية الجامعة العربية في شهر آذار/مارس على تشكيل مثل هذه القيادة أو القوة المشتركة.⁷² واعتُبرت مشاركة الدول العربية فيهما طوعية. وقد وضعت خطة طموحة⁷³ لإنشاء هذه الآلية، إلا أنها لم تنفذ بعد.⁷⁴ لكن أشار الملك سلمان مجددًا في الخطاب الذي توجه به إلى البرلمان المصري،⁷⁵ في خلال زيارته إلى مصر في نيسان/أبريل 2016، إلى الحاجة إلى «قوة عربية عسكرية مشتركة».

كما أقامت مصر علاقات ثنائية عسكرية مع دول أخرى في مجلس التعاون الخليجي، شملت السماح للطائرات المقاتلة الإماراتية أن تنتشر في قاعداتها الجوية وتشن غارات جوية ضد القوات الإسلامية في ليبيا في العام 2014،⁷⁶ وفي آذار/مارس 2014، نفذ الجيشان الإماراتي والمصري أكبر مناورة عسكرية مشتركة لهما على الإطلاق،⁷⁷ وتلتها مناورة ثانية، في كانون الأول/ديسمبر 2014،⁷⁸ تضمنت استخدام الذخيرة الحية. وقامت مصر والإمارات، بالإضافة إلى الولايات المتحدة، بمناورات بحرية مشتركة في البحر الأحمر، امتدّت على أربعة أيام من شهر آذار/مارس، شكلت سابقة في تاريخ العلاقات بين هذه الدول الثلاثة.⁷⁹ وفي نيسان/أبريل، قامت مصر والإمارات العربية المتحدة بثاني مناورة عسكرية وبحرية مشتركة لهما حتى تلك الساعة،⁸⁰ وفي شهر حزيران/يونيو، أقامت الدولتان مباحثات رفيعة المستوى لتناول موضوع الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك التعاون العسكري.⁸¹

70 حمزة هندواي، «المملكة العربية السعودية ومصر على مشارف تأليف قوة جوية عربية» *Saudi Arabia and Egypt Are Closer than Ever to Creating an Arab Air Force*، وكالة الأسوشيتد برس، 27 آذار/مارس 2015.

71 «اقتراح مصر لتشكيل قوة عسكرية قد أُحيل إلى قمة الجامعة العربية» *Egypt's Arab Military Force Proposal Referred to Arab League Summit*، الأهرام أون لاين، 24 آذار/مارس 2015.

72 روري جونز وتامر الغباشي، «الجامعة العربية توافق على تشكيل قوة عسكرية مشتركة»، *Arab League Agrees to Create Joint Military Force*، صحيفة وول ستريت جورنال، 29 آذار/مارس 2015.

73 المرجع المذكور سابقًا.

74 المرجع المذكور سابقًا.

75 «الملك سلمان يؤكد ضرورة إنشاء قوة عربية عسكرية مشتركة»، روسيا اليوم، 10 نيسان/أبريل 2016.

76 دافيد د. كيرك باتريك، «مصر تشن غارة جوية في ليبيا على فرع داعش» *Egypt Launches Airstrike in Libya Against ISIS Branch*، نيويورك تايمز، 16 شباط/فبراير، 2015.

77 «انتهاء المناورات العسكرية الإماراتية والمصرية» *Joint UAE-Egypt Military Exercise Concludes*، خليج تايمز، 14 آذار/مارس، 2014.

78 «سقوط طائرة حربية في المناورات العسكرية الإماراتية المصرية» *Military Aircraft Crashes in Joint UAE-Egypt Military Exercise*، العربية، 18 كانون الأول/ديسمبر، 2014.

79 «مصر والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة تنهي مناوراتها البحرية في البحر الأحمر» *Egypt, UAE and US Conclude Red Sea Naval Exercise*، الأهرام أون لاين، 24 آذار/مارس 2016.

80 «مصر والإمارات العربية المتحدة تستكملان المناورات البحرية المشتركة في الخليج العربي» *Egypt and UAE Continue Joint Naval Exercise in Arabian Gulf*، الأهرام أون لاين، 17 نيسان/أبريل 2016.

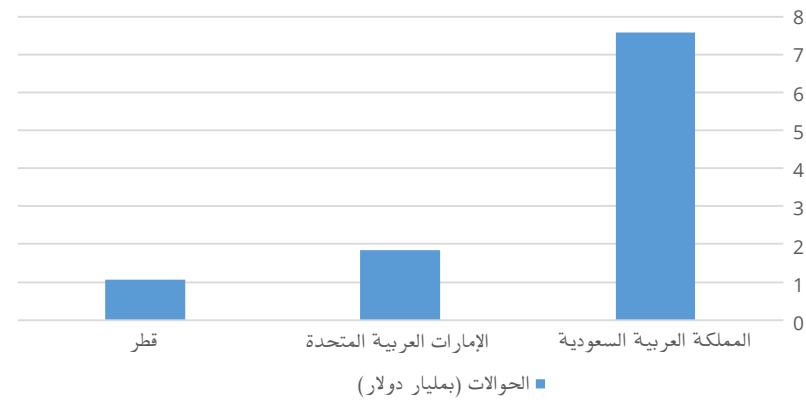
81 «رئيسا الأركان المصري والإماراتي يناقشان فكرة التعاون العسكري» *Egypt, UAE Chiefs of Staff Discuss Military Cooperation*، نايل تي في، 1 حزيران/يونيو، 2016.

كما سعت مصر إلى توطيد علاقاتها مع الكويت، وفي أيلول/سبتمبر 2014، اتفق البلدان في اللقاء الثامن للجنة الكويتية المصرية المشتركة، على إبرام اتفاقية بشأن التعاون العسكري.⁸² وفي نيسان/أبريل 2016، قامت قواتهما الجويتين بمناورة تدريبية مشتركة.⁸³ وفي نيسان/أبريل 2015، نفذت القوات البحرية والجوية المصرية والبحرينية مناورة مشتركة،⁸⁴ وفي نيسان/أبريل 2016، شدّد ملك البحرين على أهمية دعم الجهود التي تبذلها مصر لمكافحة الإرهاب وللحفاظة على الاستقرار القومي، كما شدّد الحاجة إلى تعاون عسكري إضافي.⁸⁵

علاقات مهمة إضافية غير استراتيجية

باتت دول الخليج العربية ومصر تتمتع بمزيد من العلاقات المهمة غير الاستراتيجية التي من شأنها أن تعزز شراكتهما. والجدير بالذكر أن هذه الدول تشهد، وبشكل ملحوظ، تبادلًا بين العمال المغتربين والعمال

الحوالات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي إلى مصر للعام 2015



المقيمين وغيرهم من المقيمين. وقدّرت إحصاءات صادرة عن اتحاد المصريين في الخارج،⁸⁶ أن عدد المصريين الذين يعيشون في دول مجلس التعاون الخليجي سيبلغ حوالي 4.5 مليون شخص اعتبارًا من العام 2016. ويقال إن حوالي مليوني مصري يعيشون في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى 700 ألف يعيشون في الكويت. وبحلول العام 2014، قدّر عدد المصريين الذين يعيشون في قطر بـ180 ألف.⁸⁷ وفي العام 2015، قدّر عدد المصريين الذين يعيشون في

البحرين بـ22 ألف مصري وقد شكلوا 1.57 بالمئة من السكان.⁸⁸ وفي العام 2014، قدّر عدد المصريين الذين يقطنون في الإمارات العربية المتحدة بـ400 ألف شخص، تمتع 67 ألف منهم حق الإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء

⁸² «الكويت ومصر توقعان على اتفاق عسكري» *Kuwait, Egypt Sign Military Deal*. كويت تايمز، 25 أيلول/سبتمبر، 2014.

⁸³ «وحدات القوة الجوية المصرية في الكويت تقوم بتدريبات عسكرية مشتركة» *Egyptian Air Force Units in Kuwait for Joint Military Training*. الأهرام أون لاين، 10 نيسان/أبريل 2016.

⁸⁴ «مشاركة مصر في التدريب العسكري المشترك «حمد 1»» *Egypt to Participate in 'Hamad 1' Joint Drill*. وكالة أنباء البحرين، 21 نيسان/أبريل 2015.

⁸⁵ «مصر والبحرين تؤكدان على أن العلاقات الأمنية ستصدر جدول الأعمال» *Egypt and Bahrain Reaffirm Ties with Security Top of the Agenda*. أفريكا نيوز، 27 نيسان/أبريل، 2015.

⁸⁶ طاهه صقر، «تدهور الاقتصاد يجبر مصر على تحجّل «العبودية» وسوء معاملة المملكة العربية السعودية والكويت لها»، *Deteriorated Economy Forces Egyptians to Endure 'slavery', Maltreatment in Saudi Arabia and Kuwait*. ديلي نيوز إيجيبث، 20 آب/أغسطس، 2016.

⁸⁷ جور سنوح، «سكان قطر حسب الجنسية» *Population of Qatar by Nationality*. مجلة بي كيو، 12 تموز/يوليو، 2014.

⁸⁸ المرجع المذكور سابقًا.

على الدستور المصري من داخل الإمارات.⁸⁹ ومن الجهة الأخرى، يقيم عدد كبير من مواطني دول الخليج العربية في مصر بسبب علاقاتهم العائلية أو الاستثمارية. ويعتقد أن عدد السعوديين والكويتيين الذين يعيشون بالدرجة الأولى في مصر يصل إلى مليون و150 ألف شخص على التوالي.

وعلاوة على ذلك، تشكّل الحوالات المالية التي يرسلها العمال المصريون الذين يعيشون في دول الخليج العربية مصدرًا مهمًا للعملة الأجنبية في مصر. وفي العام 2016، أصدر البنك الدولي إحصاءات تظهر أن مصر هي أكثر دول الشرق الأوسط تلقيًا لحوالات مالية من الخليج. فعلى سبيل المثال، أرسل المصريون الذين يقيمون في المملكة العربية السعودية 7.57 مليار دولار من الحوالات المالية إلى مصر في العام 2015⁹⁰ وفي السنة عينها، أرسل المصريون الذي يقطنون في الإمارات العربية المتحدة 1.83 مليار دولار إلى مصر.⁹¹ كما كانت مصر أكثر الدول تلقيًا للحوالات المالية من قطر في العام 2015، التي بلغت حوالى 1.05 مليار دولار.⁹² وعلاوة على ذلك، زار حوالى 86 ألف من الحجاج المصريين المملكة العربية السعودية في العام 2016 لأداء فريضة الحج، ما يشكل في المقابل⁹³ نسبة كبيرة من العملات الأجنبية التي تلقاها السعودية.

وفي العام 2015، بلغ حجم التجارة بين المملكة العربية السعودية ومصر 6.35 مليار دولار، أي أنه ارتفع بمعدل 250 مليون دولار مقارنة مع العام 2014.⁹⁴ ووفقًا لوزير التجارة المصري طارق قابيل، ارتفعت الصادرات المصرية إلى الإمارات العربية المتحدة، في النصف الأول من العام 2016، بنسبة 112 بالمائة، أي من 530 مليون دولار في النصف الأول من العام 2015 إلى 1.125 مليار دولار.⁹⁵ إلا أنه أشار إلى أن الواردات المصرية من الإمارات قد انخفضت من 629 مليون دولار في النصف الأول من العام 2015 إلى 361 مليون دولار في الفترة عينها من العام 2016، وتكون بذلك قد انخفضت بنسبة 43 بالمائة. وفي سابقة من نوعها، رجحت كفة مصر في الميزان التجاري الثنائي فسجلت فائضًا بقيمة 746 مليون دولار، بالمقارنة مع العجز التجاري المصري الذي بلغ 99 مليون دولار في النصف الأول من العام 2015.⁹⁶ وعلاوة على ذلك، ووفقًا لوزير الاقتصاد الإماراتي سعيد المنصوري، بلغ حجم التجارة بين هاتين الدولتين في المناطق الحرة، في الربع الأول من العام 2016، 2.3 مليار دولار.⁹⁷ وارتفع حجم التجارة بين البحرين ومصر في العام 2014 إذ بلغ 320 مليون دولار بعدما سجّل 181 مليون دولار في العام 2013.⁹⁸

89 سمير سلامة، «المغتربون المصريون في الإمارات العربية المتحدة يصوتون على مسودة الدستور»، *Egyptian Expatriates in UAE Vote on Draft Constitution*، غلف نيوز، 8 كانون الثاني/يناير، 2014.

90 «المملكة العربية السعودية باتت أكبر مصدر للحوالات المالية التي تلقاها مصر»، *Kingdom Becomes Top Remittance Contributor to Egypt*، عرب نيوز، 13 حزيران/يونيو 2016.

91 شيماء العيس، «يتوقع أن تبقى الحوالات المالية من مصر إلى الإمارات مرتفعة»، *Remittances from UAE to Egypt Expected to Remain Robust*، ديلي نيوز إيجيبت، 16 آب/أغسطس 2016.

92 «زيادة حادة في حوالات المغتربين المالية»، *Steep Increase Recorded in Expat Remittances*، أون لاين قطر، 27 تموز/يوليو، 2016.

93 «ثلاثة مصريون آخرون يلقون حتفهم في السعودية»، *More Egyptians Die during Pilgrimage in Saudi Arabia*، ديلي نيوز إيجيبت، 9 أيلول/سبتمبر 2016.

94 باتريك و. ريان، «الاستثمار والتجارة بين السعودية ومصر مرتبطان بزيارة الملك سلمان المفاجئة»، *Saudi-Egyptian Trade, Investment Ties Headline King Salman's Visit*، العربية، 8 نيسان/أبريل 2016.

95 شيماء العيس، «وزير التجارة والصناعة: زيادة الصادرات المصرية إلى الإمارات بنسبة 112%»، *Increase in Egyptian 112% Exports to UAE: Minister of Trade and Industry*، ديلي نيوز إيجيبت، 22 آب/أغسطس 2016.

96 المرجع المذكور سابقًا.

97 «استثمارات الإمارات في مصر تبلغ 4.5 مليار دولار»، *UAE's Investments in Egypt Hit \$4.5bn*، مباشر، 29 آذار/مارس 2016.

98 «البحرين ومصر توقعان على 11 مذكرة تفاهم في منتدى مشترك للتجارة»، *Egypt, Bahrain Sign 11 MoUs at Joint Business Forum*، الأهرام أون لاين، 26 نيسان/أبريل 2016.

وقّعت المملكة العربية السعودية ومصر اتفاقية استثمارية بقيمة 16 مليار دولار في شهر نيسان/أبريل من العام 2016 في خلال زيارة الملك سلمان للقاهرة.⁹⁹ ووفقاً للمنصوري، بلغ مجموع الاستثمارات الإماراتية في مصر، في الربع الأول من العام 2016، 4.5 مليار دولار، ويجدر التنويه إلى أن 520 شركة إماراتية تعمل في العقارات ومشاريع تجارية وغيرها من القطاعات المصرية.¹⁰⁰ وبلغ مجموع الاستثمارات الكويتية في مصر 1.9 مليار دولار،¹⁰¹ وركزت هذه الاستثمارات بشكل خاص، اعتباراً من العام 2015، على القطاعات الصناعية والعقارية والسياحية والمصرفية. واعتباراً من العام 2016، استثمرت البحرين في مصر بما يقدر بـ1.7 مليار دولار.¹⁰² كما وافقت مصر على مشروع بقيمة 2.16 مليار دولار لشركة الديار القطرية، يهدف إلى بناء فنادق وأسواق تجارية وشقق سكنية في مصر.¹⁰³

الخاتمة

تعتبر مصر والدول الخليجية أن شراكتهما ضرورية، لأنهما ملتزمتان بالمحافظة على الوضع الإقليمي الراهن. كما ينظر الطرفان إلى الولايات المتحدة على أنها الضامن الرئيسي لهذا النظام الإقليمي، ولسياقه الدولي بصورة أوسع، إلا أن ثمة علامات استفهام تطرح حول الغموض الذي يلتحف النهج السياسي الذي ستطبقه إدارة الرئيس المنتخب دونالد ترامب، وما الذي ستضيفه هذه الإدارة على السياسة الأمريكية الخارجية التقليدية المُجمع عليها، إن ساهمت بأي مسألة في هذا السياق. إلا أن هذا الغموض نفسه يؤكد على حاجة الدول أمثال مصر ودول مجلس التعاون الخليجي إلى الاعتماد على ذاتها بشكل أكبر وإلى تعزيز التعاون في ما بينها لتقليص اعتمادها على واشنطن، إذ باتت تعتبر أن هذه الأخيرة قد تكون غير جديرة بالثقة.

وما دامت الحكومة المصرية مستقرة وملتزمة بمناهضة انتشار النفوذ الإيراني ونهضة التطرف الديني والسياسي في الشرق الأوسط، فمن المرجح أن تظل الدول الخليجية تعتبر مصر «أكبر من أن تفشل». لقد شهدت الحوالات المالية من خزينة إلى أخرى انخفاضاً ملحوظاً ولقد باتت هذه الدول الخليجية تصبّ دعمها على المشاريع ذات الأهداف الواضحة وعلى الاستثمارات التي تقوم بها في مصر. إلا أنه كان ليصعب على مصر أن تضمن حصولها على قرض صندوق النقد الدولي، الذي سيحدد مستقبلها الاقتصادي على المدى المنظور، لولا هذا الدعم. وفي الواقع، تعتبر الشراكة بين مصر والخليج الحصن المنيع الذي يحمي استقرار النظام السياسي العربي التقليدي، والعامل الذي قد يجعل هذا النظام يبسط نفوذه على الصعيد الإقليمي، لمواجهة الهيمنة الإيرانية وصعود الإسلاميين الذين يتراوحون بين جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الجهادية والسلفية كتنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام. وبالتالي، تعتبر هذه الشراكة في الواقع متينة، على الرغم من مستويات المنافسة الشديدة التي تتخلل كيان هذه التسوية على عدة أصعدة. ومن شبه المؤكد أن هذه الشراكة ستستمر على المدى المنظور في غياب أي تغيير سياسي مهم في مصر أو في منطقة الخليج.

99 علي عبد العاطي، «مصر والسعودية توقعان على اتفاقية استثمارية تنافسية تمويلية»، *Egypt, Saudi Arabia Sign 60 Billion Saudi Riyal Investment Fund Pact*، رويترز، 9 نيسان/أبريل، 2016.

100 المرجع المذكور سابقاً.

101 «الكويت، ثالث أكبر مستثمر في مصر»، أصوات مصرية، 7 كانون الثاني/يناير، 2015.

102 رمضان الشربيني، «الملك البحريني بدأ زيارته لمصر»، *Bahrain King Starts Visit to Egypt*، غلف نيوز، 27 نيسان/أبريل، 2016.

103 «شركة الديار القطرية تعطي الضوء الأخضر لتستثمر في مشاريع بناء في مصر بقيمة 2.16 مليار دولار»، *Qatari Diar Gets Green Light for \$2.16bn Egypt Construction Projects*، أخبار أفريقيا العقارية، 21 كانون الثاني/يناير 2015.

